

تسهيل الوصول

الى

علم الاصول

(تأليف)

الاستاذ صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد الرحمن
عبد المحلاوى الحنفى القاضى بالحكمة العليا الشرعية
حفظه الله

طبع مطبعة

مصطفى البناى ابي شبلين واولاده بمصر

(وحقوق الطبع محفوظة لهم)

(ربيع اول - ١٣٤١ هـ)

تسهيل الوصول

الى

علم الاصول

(تأليف)

الاستاذ صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد الرحمن

عبد الحلاوي الحنفي القاضي بالحكمة العليا الشرعية

حفظه الله

طبع بمطبعة

مطبعة الشبان الحسيني واولاده بمصر

(وحقوق الطبع محفوظة لهم)

(ربيع اول - ١٣٤١ هـ)

(الثالث) منسوخ القلاوة فقيل دون الحكم مثل القرائات المشهورة التي لم تثبت بالتواتر كقراءة ابن مسعود فصيham ثلاثة أيام متتابعات وقراءة سعد بن وقاص وله أخ وأخت من أم فليس كل واحد منهما السند من نسخت ثلاثهما في حياة النبي عليه السلام بعصرف القلوب من حفظها الا قلوب ذيفك الراويين ليبقي الحكم بتلاوتهما ولا تثبت القلاوة بروايتهما لعدم النقل المتواتر الذي يثبت القرآن

(الرابع) نسخ وصف الحكم بان ينسخ اطلاقه ويبقى أصله كزيادة مسح الخفين على غسل الرجلين الثابت بالكتاب فان الكتاب يقتضي أن يكون الغسل هو الوظيفة للرجلين سواء كان لا بسا للخف أولا والحديث المشهور نسخ هذا الاطلاق وقال انهما الغسل اذا لم يكن لابس الخفين فهذه الزيادة ترفع حكم اطلاق النص وهو نسخ عندنا وعند الشافعي تخصيص لانسخ حتى أثبت زيادة النفي على الجلد بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام وزيادة قيد الايمان في كفارة اليمين والظهار بالقياس على كفارة القتل المقيمة بالايمان وعندنا لا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد والقياس لان الكتاب مقطوع

به فلا ينسخ الا بقاطع وخبر الواحد والقياس كل منهما يفيد الظن وقد رد الحنفية بذلك أخبارا صحيحة لما اقتضت زيادة على القرآن والزيادة نسخ ولا يجوز نسخ القرآن بخبر الواحد فردوا أحاديث تعيين الفاتحة في الصلاة وماورد في الشاهد واليمين وماورد في اشراط النبوة في الوضوء ولما لم يكن عند الشافعية نسخا قبلوه لان

الزيادة عندهم لم ترفع حكم مقتضى المزياد وهو جواز الاختصار عليه فلا تكون نسخا بل هي بمثابة التخصيص لان الرتبة لفظ عام يتناول المؤمنة والكافرة فاستراج الكافرة تخصيص لانسخ فان النسخ رفع الحكم وفي الزيادة تقرير فان اطلاق الايمان بالرفقة لا يخرجها من استحقاق الاعتاق في الكفارة وكذا اطلاق النفي بالجلد لا يخرجها عن كونه مشروعا ولنا صدق حد النسخ عليه لان النص يقتضي كون الجلد حدا ونفي التحقق النفي به لا يبقى حدا لانه صار بعض الحد وبعضه لا يكون حدا فكان نسخا وكذلك النص يقتضي التكفير بأي رفقة فتقيده بالمؤمنة يؤدي الى ابطال ما ثبت بالكتاب اذ المطلق بوجوب العمل باطلاقه فاذا قيد صار شيئا آخر وصار المطلق بعضه وبالبعض لا يثبت حكمه فكان نسخا ولا يرد علينا اننا زدنا الفاتحة والتعديل بخبر الواحد حتى وجبا لانما لم نردهما على وجه